موقف تركيا والولايات المتحدة الامريكية من الحالة العراقية ما بعد العام٢٠١١ وانعكاسها على العلاقة بين الدولتين.

ا.م.د.احمد جاسم ابراهيم الشمري/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/ جامعة بابل

الملخص.

ستتناول هذه الدراسة حالة العراق بعد عام ٢٠١١ واثرها على العلاقة بين واشنطن وانقرة في ضوء تحليل مضمون تلك العلاقة وما ظهر من تحولات فيها اثناء مدة الدراسة من خلال ابراز أهمية تلك العلاقة لهما وللبيئة الإقليمية ، نظرا لحجم ومكانة كل من الدولتين الدولية والإقليمية. والتي سنطرحها من خلال المحاور الاتية:

اولا: الحالة العراقية "سياسيا وامنيا" للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٤.

ثانيا: الموقف التركي والامريكي ازاء التطورات السياسية والامنية في العراق .

الموقف التركي.

الموقف الامريكي والبراغماتية في العلاقة ما بين واشنطن وانقرة ازاء تطور الاحداث في العراق.

الكلمات الدلالية: علاقة، تركيا ، احتلال، حالة العراق، سياسية، امنية.

The position of the United States of America and Turkey regarding the post-2011 Iraq situation and its reflection on the two-state relationship.

Assist. Prof. Ahmed J. Ibrahim/ Babylon Center for Civilization and Historical Studies/ University of Babylon

Abstract

This study will deal with the situation of Iraq after 2011 and its impact on the relationship between Washington and Ankara in light of analyzing the content of that relationship and the changes that emerged in it during the study period by highlighting the importance of that relationship to them and the regional environment, given the size and position of both international and regional countries. Which we will present through the following axes:

First: The Iraqi case, "politically and security," for the period from 2003 to 2014.

Second: The Turkish and American position on the political and security developments in Iraq.

Turkish position.

The American position and the pragmatism in the relationship between Washington and Ankara regarding the development of events in Iraq.

Keywords: relations, Turkey, occupation, the state of Iraq, political, security.

المقدمة.

بداية، هنالك حقيقة واقعية تؤكد ان كلا من الدولتين تركيا والولايات المتحدة الامريكية هما دولتان كبيرتان من حيث ان الاولى دولة كبيرة اقليميا والثانية دولة عظمى دوليا وهذا الامر يترتب عليه ان علاقاتهما البينية مهمة لبيئتيهما الاقليمية والدولية.

شهدت المنطقة العربية عام ٢٠١١، تغيرات ادت الى ابراز دور تركيا في ساحتها الاقليمية لاسيما العربية منها، التي اظهرت تحديات أمام السياسة الأمريكية ، وتسببت التحولات في المنطقة العربية والبيئة الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠١١ بحدوث بعض التغيرات المهمة في العلاقات الأمريكية التركية ، طالما أن تلك الإحداث ترتبط بصورة أو بأخرى بالسياسة الأمريكية وبإعادة تعريف تركيا لأدوارها الإقليمية والدولية .وتسببت تلك التغيرات اقليميا ودوليا ببروز مشاكل في تلك العلاقة على نحو عرضها إلى اعادة نظر من قبل الدولتين ، الامر الذي عدته تركيا بانه يهدد استقرار تلك العلاقة مع واشنطن لاسيماً مع اهمية القضايا المطروحة في تلك العلاقات والتي اعتبرتها تركيا كقضايا تمس الأمن القومي لتركيا وأهمها ما يتعلق بالتعامل الأمريكي مع الأحداث في العراق .

اتخذت طبيعة العلاقات الأمريكية التركية في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري في تركيا عام ٢٠١٦، منحى تصاعدي والذي احدث تغيرات طرأت بحكم وجود الداعية التركي فتح الله غولن في واشنطن ، فضلا عن عدم حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أظهار مؤشرات وخطاب سياسي يساند انقرة في وجه تلك المحاولة محاولة الانقلاب العسكري التركي ، والتي تسببت بنتائج سلبية على العلاقات الأمريكية التركية ، ودفعت تركيا إلى الاقتراب من روسيا .

تميزت العلاقات التركية– الأمريكية بتنوع المصالح وتشعب المضامين والاهتمامات التي ترتبط بها ، لاسيما منطقة الشرق الأوسط ، فجزء من مضمون تلك العلاقة يتحدد بادوار تركيا في الاستراتيجيات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ومن ضمنها موضوعات ،المشرق العربي لاسيما العراق. إن هذه المنطقة اتجهت إلى أن تكون مصدر من مصادر الخلاف بين الدولتين بعد عام ٢٠١١.

أهمية موضوع الدراسة:

من أهم الأسباب التي تدفع إلى دراسة العلاقات التركية- الأمريكية هي المتعلقة بحجم كلا الدولتين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، فهما قوتان كبيرتان ، لهما تأثير على البيئات الإقليمية والدولية . إن العلاقة بين الدولتين لم تكن لها أثار ونتائج على طرفيها المباشرين فحسب ، أنما ظهرت لها انعكاسات على كامل منطقة الشرق الأوسط ، وهنا سنتعرض بالدراسة لبلد مهم ، تأثر كثيرا من تداعيات تلك العلاقة وهو : العراق ، فضلا عن ان الدراسة قد اظهرت مكانة العراق واثره على علاقات الدولتين ، بسبب الاختلاف في الرؤى والمواقف الأمريكية والتركية من العراق .

أشكالية الدراسة :

إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تأثرت بما جرى من تحولات في داخل الدولتين وبالبيئة الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠١١ ، وهو ما دفع إلى حدوث بعض التوتر في العلاقات السياسية بين الدولتين ، ويفتح المجال (كمشكلة بحثية) لعدم اليقين فيما ستكون عليه علاقة الدولتين مستقبلاً ، سواء كعلاقات ثنائية أو كمواقف من منطقة الشرق الأوسط .

والمشكلة البحثية أعلاه تطرح الحاجة للإجابة على عدة أسئلة وهي :

-كيف تطورت العلاقات التركية الأمريكية قبل عام ٢٠١١ ؟

-ما هي العوامل التي أثرت على العلاقات الأمريكية التركية خلال المدة بعد عام ٢٠١١

-كيف انعكست العلاقات الأمريكية التركية على العراق خلال مدة الدراسة ؟

فرضية الدراسة :

نفترض هنا : انه كلما استقرت المصالح بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وراعت سياسات كل منهما مصالح الدولة الأخرى (متغير مستقل) ، وكلما استمر تطور العلاقات على مستوياتها كافة ، الثنائية أو على صعيد التنسيق المشترك اتجاه الشرق الأوسط ولاسيما اتجاه العراق (متغير تابع) .

والمتغيرات المرتبطة بهذه الفرضية هي :

- المتغير المستقل هنا : المصالح الثنائية للدولتين ، والعوامل المؤثرة في تلك العلاقات ، لاسيما على صعيد المنطقة العربية .
- المتغير التابع : مضمون العلاقة بين البلدين خلال المدة التي تغطيها الدراسة .

منهجية الدراسة:

في ضوء المشكلة والفرضية التي تقدم ذكرهما اعتمدت الدراسة على عدة مناهج :

المنهج التاريخي في وصف ما حدث على العلاقات الأمريكية التركية قبل عام٢٠١١ ؛ منهج التحليل النظمي ، اعتمدنا هنا دراسة مدخلات (عوامل) تؤثر على تطور العلاقات الأمريكية التركية ، الموجودة في البيئات الأمريكية والتركية والإقليمية والدولية ، ثم درسنا آليات تفاعل تلك المدخلات وتأثيرها على مضمون العلاقات بين الدولتين (مخرجات) ، مع دراسة انعكاساتها على البيئة الإقليمية وأخذنا هنا حالة العراق اثناء مدة الدراسة .؛المنهج الوصفي في تتبع عدد من الأحداث والتطورات في مضمون العلاقات بين الدولتين

هيكلية الدراسة :

اولا: الحالة العراقية "سياسيا وامنيا" للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٤.

ثانيا: الموقف التركي والامريكي ازاء التطورات السياسية والامنية في العراق مابعد عام ٢٠٠٣

١- الموقف التركي .

٢- قضية الامن والحدود " مشكلة الموصل" :

٣- قضية المياه:

٤- قضية الاقلية التركمانية وكركوك

٥- القضية الكردية

ثالثا: تداعيات الحالة العراقية من ٢٠١٤ -٢٠١٩

الموقف الامريكي والبراغماتية في العلاقة مابين واشنطن وانقرة ازاء تطور الاحداث في العراق.

الخاتمة والاستنتاج.

اولا: : الحالة العراقية "سياسيا وامنيا" للمدة من ٢٠١٢ – ٢٠١٤.

لدراسة حالة بلد ما لابد من العودة للخلف قليلا او كثيرا للاطلاع ومعرفة جذور اسباب والدوافع الكامنة التي ادت بالنتيجة الى تسارع الاحداث في الحالة العراقية والتي ادت بالنتيجة الى احتلاله من قبل امريكا. ان اسباب ذلك ودوافعه تعود الى الازمات التي حدثت بين بغداد وواشنطن لاسيما بعد غزو العراق للكويت واحتلاله في آب عام ١٩٩٠ [١]. الامر الذي اثار حفيظة المجتمع الدولي لاسيما امريكا التي عملت على تحشيد الجيوش لاخراج العراق من الكويت وتدمير جميع منشأته الحيوية وامكاناته ومعاقبته اقتصاديا من خلال فرض حصار اقتصادي حتى العام ٢٠٠٣.[٢] فضلا عن مطالبة واشنطن لبغداد بالكشف عن المنشآت العسكرية التي تصنع الاسلحة النووية وكان ذلك في العام ١٩٩٨.[٣]

تأسيسا على ذلك عملت امريكا على تشكيل تحالف دولي من الدول المساندة لمشروعها في الشرق الاوسط والذي يبدء بغزو العراق واحتلاله وتمثل هذا التحالف بكل من "امريكا وبريطانيا وايطاليا واسبانيا لاسيما بعد ان قدمت الذرائع لتلك الدول والمجتمع الدولي منها ، ان النظام العراقي يمتلك اسلحة نووية تهدد العالم وانه مرتبط بعلاقات مع مجموعات ارهابية لاسيما القاعدة فضلا عن ان نظام الحكم في ذلك البلد دكتاتوري يهدف الى زعزعة السلم الاقليمي والدولي الامر الذي ادى الى اعطاء الضوء الاخضر لواشنطن من بعض دول العالم لغزو العراق واسقاط النظام في شهر نيسان ٢٠٠٣.[٤] لتعم الفوضى فيه وعدم الاستقرار بعد التاكيد على اقامة نظام حكم برلماني ديمقراطي من قبل الحاكم المدني الامريكي بول بريمر الذي دعى الى صياغة قانون ادارة المؤسسات العراقية ضمن مرحلة انتقالية وقيام حكم انتقالي يؤسس لانتخابات برلمانية عام٢٠٠٥. لوضع دستور للبلاد وانتخاب حكومة لادارة البلاد بصورة دائمة [٥].

لم تجري الامور كما اريد لها لاسباب عدة لاسيما بعد الاعوام ٢٠٠٦،٢٠٠٧، ٢٠٠٨، حتى ٢٠١٠. اهم تلك الاسباب كانت : سوء استخدام السلطة لاسيما من قبل الاحزاب الحاكمة وهيمنتها على القرار السياسي في الدولة العراقية ، وغياب دور المؤسسات التشريعية والرقابية وحتى التنفيذية مما ادى الى عدم قدرة السلطة التنفيذية على القيام بدورها وقصر النظر في ادارة البلد وادارة العلاقات الخارجية مع الدول الاقليمية والدولية لاسيما دول الجوار بسبب تبعية اغلب

الاحزاب المتنفذة وولائها خارج حدود الدولة العراقية، فضلا عن انتشار فوضى السلاح والمجاميع المسلحة واثارة النعرات الطائفية مما ادى الى عدم قدرة الاجهزة الامنية العراقية على التصدي لتلك المجاميع المسلحة وسوء ادائها ادى الى ازدياد وتفشي الجريمة والسلب والاختطاف فضلا عن زيادة وتيرة الطائفية والمذهبية.(٦)

من جانب اخر، ادت الزيادة في سعر برميل النفط الى وفرة مالية كبيرة لاسيما بعد ارتفاع نسبة تصدير النفط من العراق منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ بزيادة تقدر بحوالي ٣.١ مليون برميل أي ما يعادل تقريبا اكثر من ٥٠٠ مليار دولار واردات العراق من بيع النفط ، صاحبها سوء ادارة لتلك العائدات واالاموال مما ولد عمليات فساد منظمة وغير منظمة استنزفت خزينة الدولة وعرقلت تطورها في المجال السياسي والامني والاقتصادي.(٧)

دعت امريكا في عام ٢٠٠٧ الى التشاور مع الحكومة العراقية للتهيئة لسحب قواتها العسكرية نتيجة لعدم استقرار البلد وتعرض القوات الامريكية الى هجمات عدة من قبل مجاميع مسلحة ، الامر الذي ادى الى موافقة الحكومة العراقية على ذلك وقد عزز موضوع مغادرة الامريكان من البلاد الى العمل على توقيع اتفاقية امنية ذات استراتيجية شاملة بين البلدين عام٢٠٠٩.(٨)

اثارت مغادرة الامريكان الاراضي العراقية نزاعات حادة في الدخل العراقي تمثلت بصراع سياسي بين الاحزاب المتنفذة والتي تمتلك امكانات مادية كبيرة واسلحة وقوات مدربة مما وضع السلطة التنفيذية في موقف لاتحسد عليه لعدم قدرتها على معالجة الامور والسيطرة على هذه النزاعات من اجل السلطة والحكم ، الامر الذي انذر بنزول الناس الى الشوارع بدافع التظاهر ضد الحومة لعدم قدرتها على ضبط زمام الامور وهذا ما حدث بالفعل وتمخض عنه ثورة ضد عدم وجود مساواة وغياب القانون والسلطة وامتدت تلك التظاهرات الى عدة مدن , لكنها لم تحقق غايتها المطلوبة ونتيجة قيام السلطة باتخاذ اجراءات صارمة ضدها بسبب انحرافها عن مطالبها والغلو فيها وعدم الجدية في التعامل معها بطريقة صريحة كل تلك الامور عملت على تفاقم حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي لاسيما مع وجود التنظيمات والمجاميع المسلحة على حدود العراق وفي داخله مما اتاح الفرصة لتلك المجاميع من السيطرة على مدن عدة لاسيما

نينوى وطرد القوات العسكرية العراقية منها والاستيلاء على كافة معداتها العسكرية في العام ٢٠١٤.[٩]

ثانيا: الموقف التركي والامريكي ازاء التطورات السياسية والامنية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

١- الموقف التركي .

في الاغلب، يؤسس الجوار الجغرافي بين الدول مصالح مشتركة اما تتوافق او تتناقض ، وهذه المصالح أما إن تكون مبعثاً لعلاقات تعاون وتفاهم مشترك ، او تؤدي لاثارة المشاكل بين دول الجوار لاسباب مباشرة او غير مباشرة خارج نطاق سلطات تلك الدول لاسيما ما يتعلق بالحدود واختراقها كما يحصل بالنسبة للعراق مع جيرانه لاسيما اختراق المجاميع المسلحة لحدود العراق قادمة من سورية وهذا الامر ادى الى اثارة المخاوف لدى الجارة تركيا لاسيما ان العراق يرتبط معها بحدود برية وهناك مشكلات قائمة تنتظر الحل بينهما. وبالنظر لخصوصية العلاقة بين الدولتين من حيث روابط الدين والتاريخ والثقافة بينهما لعقود طويلة ، إلا أن تطور العلاقة بين الدولتين امتازت بالتحسن مرة وبالفتور مرات ، وتمثل هذه المتناقضات في العلاقات بين الطرفين تراكمات السياستين: الخارجية والداخلية لكلا البلدين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في العام ١٩٢٣ ، مروراً بثلاثة حروب طاحنة خاضها العراق على مدى أكثر من عقدين من الزمان ، كان لتركيا فيها مواقف سياسية متباينة تجاهه ، تمثل أنعكاساً لأتجاهات مراكز صنع القرار في تركيا .[١٠]

تقليديًا، شكَّل المنظور الأمني مدخلًا أساسيًا لعلاقات تركيا مع جوارها الجنوبي لفترة طويلة من الزمن، تاركًا تأثيره كذلك على السياسة الخارجية التركية تجاه العراق لاسيما فيما يتعلق بالمثلث الأمني الأكثر أهمية لأنقرة، وهو: حزب العمال الكردستاني، والمياه، والطاقة. إبان الحرب العراقية–الإيرانية، بدأت هذه الملفات تأخذ حيزًا أكبر في علاقات البلدين، وللمفارقة فقد خلقت الحرب آنذاك مساحة للتعاون المشترك بين أنقرة وبغداد.

اتسم الموقف التركي من حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ بالحياد وعدم التعاون مع واشنطن اذ رفض المجلس التركي السماح لدخول القوات الامريكية الى الاراضي العراقية عن

طريق تركيا[١١]. تأسيسا على ماتم تناوله فيما يخص مسار العلاقات التركية العراقية لاسيما مواقف تركيا اتجاه العراق منذ عام ١٩٢٣ الى يومنا نلحظ انها كانت ذات طبيعة اتسمت بالازدواجية في اغلب مواقفها ، فضلا عن ان هنالك ملفات ومشاكل كبيرة بينهما اهمها المياه والامن والحدود والاكراد والتركمان وكركوك ، التي لها انعكاسات كبيرة ومؤثرة على طبيعة سير العلاقات بينهما بقدر تعلق الامر بتركيا التي تستغلها كأوراق ضغط على العراق متى سنحت الفرصة لذلك. سنتطرق لها بشئ من التفصيل ان تطلب الامر ذلك:

١- قضية الامن والحدود " مشكلة الموصل" :

تأريخيا، وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى وتقسيم جميع ممتلكاتها بين الحلفاء وبوضع العراق تحت الانتداب البريطاني وقيام جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ ، التي تخلت عن جميع البلاد العربية عملت على انهء مشكلة الموصل بالتازل عنها بعد استفتاء عام من قبل ابنائها يطالبون ببقائها ضمن الدولة العراقية لذلك اتفقت بريطانيا مع تركيا على انهاء امرها بضمها الى العراق مقابل اعطاء تركيا ١٠% من النفط. واليوم تركيا تدعي باحقيتها بالموصل لاسيما بعدما ضعف العراق نتيجة الاحتلال وعمته الفوضى ومطالبة الاكراد بالفدرالية التي لايقبل بها الاتراك لانها تقوض امنهم لوجود اقلية كردية كبيرة في تركيا.

ولاجل ذلك وبالرغم من مرور سبعة عقود على انهاء مشكلة الموصل ضمن القانون الدولي مابين البلدين الا ان انقرة تتداولها في اروقتها السياسية وزعمائها والتي تعدها اخذت جبرا فضلا عن وضعها في كتبهم المدرسية ومناهجهم التعليمية كجزء من الاراضي التركية.[١٢] فضلا عن كشف الصحفي التركي "ترفان تورينتش" في صحيفة "حرييت" بعض النوايا التركية في الموصل بتأكيده على انه قبل بدا العمليات العسكرية ضد العراق بشهر ونصف ، التقى الرئيس توركت اوزال مع رئيس الوزراء أقبولوت ، ورئيس الأركان التركي نجيب تورماتاي عارضا عليهم مناقشة إمكانية السيطرة على الموصل بقوله " حالما تطأ قوات التحالف الدولي الأراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك .. أنني أسأل : هل ممكن الدخول إلى شمال العراق في اللحظة نفسها ؟ اذا فعلنا ذلك فليس فيه ما هو سيئ "[١٣] .

وقد اشار تورماتاي في مذكراته إلى انه جرى خلال هذا اللقاء التذكير بالميثاق الوطني التركي الذي نص على وجوب وجود كل من الموصل وكركوك ضمن الحدود القومية التركية[١٤].

٢- قضية المياه:

تعد المياه مصدرا اساسيا للأمن القومي الغذائي لدول منطقة الشرق الأوسط ، التي تعاني شحا متزايدا فيه ، واحتمالات ما يترافق معه من توترات سياسية بين دول المنطقة ، ادركت تركيا انها في وضع استراتيجي لما لديها من مخزون مائي طبيعي متعدد المصادر، وأن أهم أنهار المنطقة تنبع من تركيا مما أعطاها سيطرة فاعلة على هذه الموارد ، لذلك عملت تركيا على توظيف المياه تحقيقا لغايات تتعلق بالجانب الاقتصادي والامني ولاسيما السياسي .[١٥]

وعليه فأن قضية المياه، من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية-العراقية، وهي كذلك من القضايا المشتركة بين البلدين، إلاَّ أن جانب التعاون في هذه القضية كان ضعيفاً، اعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لانها تنبع من الارض التركية، وعليه فانها غير ملزمة قانوناً باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الوقت الذي تهتم فيه بتقدير حاجة العراق لمياه دجلة والفرات، وانها غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالاخرين، ولذلك فانها مستعدة للاتفاق مع العراق لتزويده بالمياه شريطة أن لا يتعارض ذلك ومصلحة البلاد وفي اقامة المشاريع التنموية والاقتصادية، ولهذا نجد انها تعاملت في هذه القضية بطريقة ملتوية [١٦]، وتاسيساً على ما تناولناه نجد أن المتضرر الاكبر من السياسة المائية لتركيا هو العراق باعتباره الدولة الاخيرة المستفيدة من مياه النهرين، في الوقت الذي سعت تركيا لتوظيف المداخلات الاقتصادية والسياسية التركية تجاه دول المنطقة بما يوفر لها وظيفة مهمة في سياسات رائدة في النظام الاقليمي في الشرق الأوسط، من خلال اصرار تركيا على المضي قدماً في مشروع واسع النطاق في جنوب شرق الاناضول، بهدف تزويد المناطق الحدودية بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة تجمع للحبوب والفواكه والخضر لدول الشرق الاوسط، واستمرار تمسكها بعدم اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وانما نهريين عابرين للحدود وبقصد السماح لنفسها باستثمارهما وفقاً لمصلحتها ولبناء السدود وفقا لتصوراتها وبما يسمح لها بتحويلهما ((كورقة سياسية)) مستقبلا .

إذا كانت عملية استغلال مياه نهر الفرات لم تثير اية مشكلة في السابق بسبب وقوع النهر من المنبع إلى المصب تحت سيادة دولة واحدة، والذي يتطلب منها حتماً حماية المنتفعين جميعا، فان بوادر المشكلة لم تبدأ إلاَّ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتحطم الكيان السياسي للامبراطورية العثمانية [١٧]، وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت الأولى بالمجرى الأعلى للنهر وحظيت الثانية وهي سوريا بالمجرى الاوسط منه في حين بقي المجرى الأسفل وهو اكبر الاجزاء ضمن الاراضي العراقية [١٨]، وبذلك تغيرت طبيعة نهر الفرات واصبح نهراً دولياً بعد أن كان وطنيا فلم يعد استغلال مياهه من اختصاص دولة واحدة وانما تنازعت في ذلك مصالح اكثر من دولة، ويفرض ذلك ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الأسفل للنهر، وتامين احتياجاتها المائية لانها ستكون المتضرر المباشر والرئيس من أي استغلال للمياه يفتقر للتنظيم والتنسيق لاسيما فيما يمثله نهر الفرات من أهمية حيوية للعراق، ليس من اجل الري فقط بل من حيث انتاج الطاقة الكهربائية أيضاً.[١٩]

لعل اهم الاتفاقيات التي عقدت بعد ذلك كانت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق وسوريا في ٢٩ آذار ١٩٤٦ [٢٠]، وتاتي أهميتها من انها جاءت أول محاولة جدية لحل مشكلة المياه بين هذه الاطراف بعد استقلال العراق وسوريا رسميا، ولهذا فقد جاءت المعاهدة لاسباب سياسية الغرض منها تجاوز المشاكل الحدودية بين هذه الاطراف والاشارة إلى مسالة استثمار المياه في حوضي دجلة والفرات من خلال عدة بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة [٢١]، والتي كان من اهمها البروتوكول رقم (١) والخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات وكذلك المادة الخامسة منها التي الزمت تركيا بضرورة اطلاع العراق على المشاريع التي تعتزم تركيا انشاؤها على حوضي دجلة والفرات [٢٢]، إن تركيا تجاهلت كل القواعد والاعراف المنظمة لاستخدامات مياه الانهار الدولية . تاسيساً على ما تقدم فقد وجدنا أن جميع المحاولات لحل مشكلة المياه التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى كقضية لها ابعاد دولية والتي شهدت محاولات اولية لحلها من قبل بريطانيا وفرنسا باعتبارهما المسؤولين عن السياسة الخارجية لكل من العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة اخرى[٢٣]، إن هذه المحاولات كانت سطحية ولم تعطي للمسالة شمولية ودقة في حلها بالنظر إلى عدم اهتمام بريطانيا وفرنسا الجدي بمصالح العراق وسوريا اللذين يتفاوضان

بالنيابة عنهما بقدر اهتمامهما بمصالحهما السياسية الخاصة في المنطقة والتي تاتي تركيا احد مرتكزات هذه السياسة في المستقبل [٢٤]، وعليه فقد فشلت كل المفاوضات السابقة وما نتج عنها من معاهدات ومواثيق في ايجاد تنسيق قانوني وعادل لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات، على الرغم من دخول بريطانيا وفرنسا اطرافاً معنية بصورة مباشرة، ومع امتلاك هاتين الدولتين الخبرات البشرية وتقنية كبيرة إلاَّ أن الحلول ظلت ناقصة بسبب عدم جدية بريطانيا وفرنسا في هذه المسألة، كذلك فان الجانب التركي يعد نفسه غير ملزم بايجاد حل نهائي للمشكلة باعتبار أن المياه تنبع من اراضيه [٢٥].

مازالت انقرة تؤكد على وطنية نهري دجلة والفرات وانهما غير دوليين، وتعتبرهما انهار عابرة للحدود، وبذلك لايترتب عليها أي التزام قانوني اتجاه العراق رغم انه عدم وجود أي اتفاقية او اعتراف اممي بما تصرح به تركيا ، التي تعمل على التحكم في اطلاق مايحتاجه العراق من مياه لتغذية اراضيه التي تصله بكميات غير كافية ومتذبذبة بسبب سياسة تركيا المائية تجاه العراق.[٢٦]

٣- قضية الاقلية التركمانية وكركوك

تأريخياً: نشأت مدينة كركوك، مركز محافظة كركوك على اطلال المدينة الاشورية القديمة أرابخا (عرفة) التي يقدر عمرها بحوالي (٥٠٠٠) سنة، وتعد كركوك من اقدم مدن العالم , ونظرا لخصوبة تربتها واهمية موقعها الجغرافي بين امبراطوريات البابليين والآشوريين، شهدت كركوك معارك عدة بين تلك الامبراطوريات التي بسطت سيطرتها على المدينة في مدد تاريخية متباينة[٢٧].

اكتسبت مدينة كركوك اهميتها الاستراتيجية كونها نقطة وصل وبوابة بين الاناضول والعراق وايران .بعد العام ٢٠٠٣ ، تبدلت موازين القوى وتداخلت الابعاد المحلية بالأقليمية والدولية وبالمصالح المتباينة لمختلف الاطراف ، لقد كانت تركيا أحدى أكثر القوى استفادة ومقتنعة الى درجة كبيرة بالواقع الذي كان سائدا في العراق قبل حرب الخليج الثانية ومن ثم الى حد ما ، قبل احتلال العراق العام ٢٠٠٣ ، من ثوابت تركيا هو عدم الحاق كركوك باقليم كردستان العراق تحت أي حجة كانت ، ومساندة الحكومة المركزية في بغداد في فرض سلطتها على النفط لاسيما

في مدينة كركوك ، عدم ظهور دولة كردية ، وفقا لذلك كانت تركيا بوابة الاكراد على العالم بعد فرض الحصار على العراق وكانت للجيش التركي حرية التحرك ودخول شمال العراق والخروج منه او مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني .[٢٨]

اما بالنسبة لمسألة الفيدرالية ومشكلة كركوك اكدت تركيا موقفها من ذلك إذ صرح الرئيس التركي عبد الله غول مؤكدا على اخبار تتحدث عن جهود الكرد في مجال اقامة دولة فيدرالية في العراق ، لقد وجهنا تحذيراً أثر التطورات الاخيرة في شمالي العراق ومناطق أخرى والتي قد تؤثر في وحدة العراق السياسية ، واكد ان استمرار مثل هذه التطورات الخطيرة ممكن ان يحول العراق الى مركز الام ومعاناة ، وقد سبق للاتراك ان اثاروا بعد تأليف مجلس الحكم الانتقالي مسألة حجم مشاركة التركمان في المجلس وقالوا ان ذلك غير كاف . [٢٩]فان الموقف التركي من قضية الصراع حول كركوك شهد انتقالات مختلفة بين التشدد والتساهل ، فتارة تظهر حرصها الشديد على مصير الاقلية التركمانية وعلى وحدة أراضي العراق ، وتارة تغض الطرف عن هذه القضية الشائكة ، ولكن مع هذا لاتزال انقرة ترغب في ضمان خضوع النفط العراقي كله للسيطرة المركزية لبغداد ، وذلك للحيلولة دون استفادة الأكراد من عوائد النفط في كركوك لتدعيم استقلالهم الذاتي، أو حتى الاستقلال مستقبلا .

اهم أسباب رفض تركيا لضم كركوك ، انها لا تستطيع قبول دولة كردية تسيطر على موارد الطاقة (اي تضم كركوك الغنية بالنفط) كون ذلك سيشكل خطراً كبيراً على سلامة تركيا ، نظراً لحاجة الاخيرة الماسة الى تلك الموارد والارباح الكبيرة التي تجنيها من مرور خط انابيب نفط كركوك عبر اراضيها وان النجاح الاقتصادي لمثل تلك الدولة سيصبح نقطة جذب للكرد في تركيا وان الرخاء في شمال العراق سيشكل تناقضاً صارخاً مع الفقر في جنوب شرق تركيا ، وبتعبير أدق فان الخوف الذي ينتاب الحكومة التركية هو ان نجاح الكرد في العراق سيؤجج مشاعر انفصالية لدى الكرد في جنوب شرق تركيا مما سيشكل خطراً لامن تركيا ووحدة أراضيها .

القضية الكردية:يشكل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة قومية بعد الأتراك ، ويقدر عددهم ما بين ١٢–١٥ مليون نسمة ينتشرون في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا المشكلة

الكردية الى حقبة الحرب العالمية الاولى ، ونهايتها بتفكك الدولة العثمانية ظل قيام الجمهورية التركية الحديثة ، من جانب العراق ، شكلت القضية الكردية هاجساً أمنياً وسياسياً لتركيا والعراق وباتت وسيلة من وسائل الاستخدام السياسي المتبادل للضغط سياسيا على الدولة التي فيها اقلية كردية، ويمكن تلمس هذا الأمر في الاستخدام السياسي لتركيا في علاقاتها مع العراق منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين ، إذ برزت معالم سياسة تركية ترمي الى قيامها بدور اقليمي يتلائم مع المتغيرات الاقليمية و الدولية الجديدة . إن استعراض تاريخ العلاقات العراقية – التركية ، يظهر اتفاقاً بين البلدين على مقاومة النزعة الانفصالية الكردية التي تجتاح العراق مثلما تهدد جنوب شرق تركيا . [٣٠] تأسيسا على ذلك، يمكننا اعتبار الموقف منذ قيام الحرب العراقية الايرانية ، عملت الى التوفيق بين امرين: اولهما هو عدم السماح للعراق بان يكون قويا على نطاقه الاقليمي، والثاني هو عدم السماح بتقسيم العراق الى عدة فدراليات لاسيما قيام دولة كردية .[٣١] وبعد تحرك الولايات المتحدة الامريكية لضرب العراق وتغيير النظام السياسي ، وبعد جملة من الزيارات المهمة لمسئولين امريكان واتراك لكلا البلدين بهدف تبادل وجهات النظر حول الوضع في العراق والدور التركي في تحسين وتعزيز الامن عن طريق مشاركة تركيا للولايات وفي اجتماع مهم بين القادة الاتراك العسكريين برئاسة "حسين كيفرك أوغلو" رئيس هيئة الاركان التركية ووزير الدفاع التركي صباح الدين جاقماق اوغلو .. وبين مسئولين عسكريين امريكيين برئاسة" بول وولفوتيز"[٣٢]الهدف منه ابرام صفقة بين الجانبين التركي والامريكي تتضمن بفتح انقرة لاراضيها واجوائها لما يقارب ٦٢ ألف جندي مقابل مساعدات اقتصادية سريعة من واشنطن قيمتها ٦ مليار دولار فضلا عن قروض امريكية تصل الى٢٤ مليار دولار ، وكانت احد شروط تركيا لدعم العملية الامريكية عدم قيام دولة في كردية في الشمال العراقي . الا ان عدم موافقة البرلمان التركي والرأي العام التركي أيضاً لمشاركة تركيا في الحرب على العراق بمثابة نقطة تحول مهمة لمواقف تركيا من عدة قضايا . ان الموقف التركي الجديد ازاء العراق بعد تلك التطورات التي شهدتها الساحة العراقية تمثل بعودة الحكومة المركزية في العراق في سبيل السيطرة على كافة الاراضي العراقية ووضع حد للانقسامات التي اجتاحت البلاد . وشهد العام ٢٠٠٦ مواقف الحكومتين العراقية والتركية تنسيقاً بشأن ضرورة عقد اجتماعات ثلاثية (العراق

وتركيا والولايات المتحدة) للبحث عن سبل لمكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني المرابطين في جبال كردستان العراق صرح (أردوغان) في كانون الثاني من العام ٢٠٠٧[٣٣] قائلاً " إن عملية التنسيق مع الولايات المتحدة بشأن حزب (Pkk) ، لم تعط النتائج المرجوة بضرب عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق" لقد دفعت هذه التطورات ان يقوم رئيس وزراء العراق نوري المالكي بزيارة أنقرة في ٨ آب من العام ٢٠٠٧ ، إذ التقى مع نظيره رجب طيب أردوغان ، تناولت المباحثات ، بحث قضية حزب العمال الكردستاني والحشود العسكرية التركية ، وقد بين الجانب التركي أنه سيطالب من الحكومة العراقية آخر مرة بالتصدي لحزب العمال الكردستاني جميع هذه الاحداث دفعت تركيا الى عقد مؤتمر دول الجوار العراقي في اسطنبول في ٣ كانون الأول من العام ٢٠٠٧ ، لبحث التوتر الكردي التركي في شمال العراق ، إذ دعا (أردوغان) العراق للتصدي للارهاب المنطلق من اراضيه واشار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي .. ان العراق لا يحب ان يكون قاعدة للهجمات على البلدان المجاورة ..واصفاً حزب العمال الكردستاني بـ(الاجرام الارهابي) وفي تموز ٢٠٠٨ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تاريخية الى بغداد هي الأولى من نوعها لمسئول تركي منذ ١٨ عاماً[٣٤] .

وقد نجح اردوغان خلال الزيارة في عقد وتوقيع اتفاقية لإنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي ، الذي يتولى مناقشة القضايا الإستراتيجية بين البلدين عن طريق اجتماعين سنويين لرئيس وزراء البلدين . وقد عززت تركيا علاقاتها التجارية مع بغداد كي تصل إلى نحو ٨ مليار دولار العام ٢٠٠٨ ومخطط لها ان تصل ٢٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٠ وعلى اثر الضغوط التركية تم تأليف لجنة ثلاثية (عراقية – تركية – أمريكية) حول غلق ملف حزب العمال الكردستاني ، وعقدت عدة جلسات كان آخرها حضور وزير الداخلية التركي (بيش آتالاي) بتاريخ ١١ نيسان من العام ٢٠٠٩ ، إلى بغداد لترأس وفد بلاده هذه الاجتماعات ، وقد صرح رئيس الوفد العراقي المفاوض (شيروان الوائلي) وزير الامن الوطني العراقي ، ان البلدين اتفقا على تفعيل دور اللجنة الثلاثية ميدانياً في تبادل المعلومات الاستخبارية وقطع التموين والدعم لمقاتلي الحزب من القرى العراقية.[٣٥]

من جانب اخر، اذا ما تتبعنا مواقف تركيا ازاء العراق وحالته السياسية والامنية نجدها قد طغى عليها الفتور لاسيما بعد التغيير الذي ساد اغلب البلدان العربية نتيجة لثورات شعوبها ضد حكامها وجاء هذا الموقف نتيجة لوقوف العراق الى جانب النظام في سورية عندما اندلعت الاحداث والاحتجاجات ضده واتخاذ االعراق إلى اعتماد موقف هو اقرب إلى الداعم للنظام السياسي في سوريا ، فيما اتجهت تركيا إلى اعتماد خيار دعم تيار المعارضة السورية ، وهي تقاطعات ترافقت مع اتجاه تركيا إلى الانفتاح على كردستان العراق وعلى بعض القوى السياسية المعارضة للعملية السياسية في ظل ارتفاع حدة الصراع السياسي داخل العراق ، وهو ما تسبب بتوتر العلاقات الرسمية بين الحكومتين العراقية والتركية وصولا إلى عام ٢٠١٦ عندما عمل الامريكان للتوسط بينهما للاستعداد للوقوف وصد واخراج تنظيم (داعش) من الاراضي العراقية[٣٦].

مع التحضيرات الأميركية التي جرت في العام ٢٠٠٩ للانسحاب من العراق، حاولت تركيا إعادة ترتيب أوراقها في بلاد الرافدين. كانت أنقرة تأمل في أن يؤدي انتخاب إياد علاوي إلى بروز عراق موحد ومستقر وغير طائفي وغير خاضع للنفوذ الإيراني، لكن صفقة إيرانية–أميركية حالت دون وصوله إلى السلطة وأدت إلى التجديد لنوري المالكي في منصب رئاسة الوزراء. على الرغم من محاولات أنقرة الانخراط الإيجابي مع المالكي، إلا أن العلاقات التركية–العراقية تدهورت بشكل سريع بسبب سياساته الطائفية والمنحازة كليًا إلى إيران. وفي تناقض تام لكل ما تمثله السياسة التركية، قام المالكي بتهميش العرب السنَّة من العملية السياسية، ولاحق رموزهم قضائيًا وأمنيًا، ثم تفرغ بعد ذلك لمقارعة الأكراد في إقليم شمال العراق.[٣٧]

على المستوى الإقليمي، أدى اندلاع الثورات العربية إلى ولادة محاور إقليمية مؤيدة ومعارضة لهذه الثورات وإلى تسريع التنافس الجيوبوليتيكي بين تركيا وإيران. ونتيجة لذلك، بدأ مشروع "الهلال الشيعي" بالبروز بشكل واضح، فبعد أن كان المالكي يتهم الأسد بإرسال الإرهابيين والمتفجرات إلى العراق، أصبح يدافع عنه وعن نظامه انسجامًا مع السياسة الإيرانية في وجه الموقف التركي المعارض لنظام الأسد.[٣٨]

دفعت سياسات المالكي كلًّا من تركيا وحكومة إقليم (كردستان العراق) إلى التقارب من بعضهما البعض بشكل غير مسبوق وذلك بموازاة صعود العلاقات التركية مع السنَّة العرب في العراق. بالنسبة إلى الإقليم، أدت ضغوط المالكي إلى ولادة سياسة أكثر استقلالية. وبسبب الحقائق الجغرافية، ولكون تركيا الشريان الحيوي للإقليم والمنفذ الوحيد له إلى العالم الخارجي، لم يكن هناك من خيار سوى الانفتاح على أنقرة وذلك لتفادي ضغوط حكومة بغداد المركزية وموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق والزاحف باتجاه الإقليم.

على الجانب التركي، كانت هذه الخطوة بمثابة فرصة لتطبيع العلاقات مع الأكراد. وللمفارقة، فإن تدهور علاقات أنقرة مع حكومة بغداد المركزية أدى إلى ازدياد نفوذ تركيا سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا في شمال العراق؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق من حوالي ٥.٢ مليارات دولار عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٣، جلها مع إقليم كردستان العراق. ونتيجة لذلك، وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي ١٥٠٠ شركة، غالبيتها شركات مرتبطة بقطاع الإنشاءات والمقاولات؛ التي قامت حتى نهاية عام ٢٠١٣ بتنفيذ حوالي ٨٢٤ مشروعًا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١٩.٥ مليار دولار.

في نهاية عهد المالكي، صعد تنظيم الدولة بسرعة مطيحًا بسلطة الحكومة المركزية ومسيطرًا على الموصل –ثاني أكبر مدن العراق– في ساعات قليلة، ليبدأ من هناك مشوار تمدده الإقليمي. أدى هذا التطور غير المحسوب في الأحداث إلى تدهور سريع في النفوذ التركي في شمال العراق اقتصاديًّا وأمنيًّا وإلى حد ما سياسيًّا أيضًا. تضررت حركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية مع عدم قدرة الشاحنات على الدخول إلى عمق العراق كما تراجعت حركة الاستثمار التركية في البلاد وتضرر العديد من الشركات التي كانت تعمل هناك بسبب الوضع الأمني المتدهور، وارتفعت فاتورة الطاقة التركية وأصبح يُنظر إلى العراق باعتباره مصدر تهديد أمني متزايد[٣٩].

ثالثا: تداعيات الحالة العراقية من ٢٠١٤ -٢٠١٩

ادركت انقرة في تولي حيدر العبادي فرصة لإعادة فتح صفحة جديدة مع الحكومة العراقية، وقد كانت أنقرة تأمل في أن تقوم هذه الحكومة بتحصين الوضع الداخلي العراقي من خلال استيعاب السنَّة في العملية السياسية، والتوصل إلى تفاهم مع حكومة إقليم شمال العراق بما يساعد على استقرار البلاد ويخفف من النفوذ الإيراني والأميركي وينعكس إيجابيًّا على تركيا في نهاية المطاف. في نوفمبر/تشرين الثاني من العام ٢٠١٤، ناقش الطرفان العمل على تجاوز الخلافات الثنائية وحل القضايا العالقة بالإضافة إلى عدة مقترحات رئيسية، هي: تعزيز التعاون الأمني، وتبادل المعلومات بخصوص مكافحة الإرهاب، وإقامة تعاون عسكري، ومساعدة العراق على النهوض الاقتصادي.(٤٠)

أدى اعتماد الحكومة العراقية على إيران والولايات المتحدة الأميركية لمحاربة تنظيم الدولة إلى صعود نفوذ طهران وواشنطن بشكل غير مسبوق وانحسار النفوذ التركي مترافقًا مع ازدياد المخاطر الأمنية التي مصدرها العراق سواء من حزب العمال الكردستاني أو تنظيم الدولة أو حتى ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية. وكما هي العادة، انحازت الحكومة العراقية إلى إيران في الصراع الإقليمي التركي–الإيراني، فتدهورت العلاقات بين رئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بشكل حاد في العام ٢٠١٦، وطفت على السطح ملفات خلافية جديدة لاسيما فيما يتعلق بوجود قوات عسكرية تركية في معسكر "بعشيقة" في شمال العراق، وعملية تحرير الموصل المرتقبة، ووضع الأكراد والسنة العرب والتركمان في مواجهة صعود ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، وأجندة إيران الإقليمية.(٤١)

لكن سرعان ما تحولت مطالب مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني والرئيس السابق لإقليم كردستان العراق، بإجراء استفتاء لاستقلال الإقليم عن العراق، عام ٢٠١٧، إلى نقطة تحول في العلاقات بين أنقرة وحكومة بغداد المركزية. وضعت مطالب الاستفتاء تركيا في مأزق؛ إذ إن هذه الدعوة صدرت ممن يُعتبر حليفًا لها، وهي تهدد ثوابت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وأولويات الأمن القومي التركي. كما أظهرت هذه الدعوة عدم قدرة أنقرة على

تحويل نفوذها في شمال العراق إلى ورقة ضغط سياسي؛ الأمر الذي اضطرها في نهاية المطاف إلى التقارب مع حكومة بغداد المركزية وإيران التي خشيت أيضًا أن تنتقل عدوى الانفصال الكردي إلى أراضيها.

أدى التعاون الثلاثي إلى إفشال نتائج الاستفتاء وتفريغه من مضمونه، وسرعان ما تحسنت العلاقة مع حكومة بغداد المركزية، وانفتح الطرفان مجددًا، في النصف الثاني من العام ٢٠١٨، على بعضهما البعض بشكل كبير. ناقش الطرفان الملف الكردي، وملف مكافحة التنظيمات الإرهابية، وملف المياه الذي كاد أن يطلق أزمة جديدة بين البلدين إثر افتتاح وملء تركيا لسد "إليسو" الواقع على طول الحدود من محافظة ماردين وشرناق والذي أدى إلى انخفاض منسوب مياه دجلة بشكل خطير، وأخيرًا ملف التعاون الثنائي مع إيران.[٤٢]

وفقًا لتصريحات المسؤولين الأتراك، وآخرها في يونيو/حزيران من العام ٢٠١٨، تمتلك تركيا ١١ قاعدة عسكرية إقليمية في شمال العراق؛ حيث كانت أنقرة قد عزَّزت وجودها العسكري هناك من خلال مضاعفة قواتها وذلك بهدف "القضاء على خطر الإرهاب قبل وصوله إلى الحدود التركية". لكن تقارير أخرى تشير إلى أن في العراق حاليًّا حوالي ١٩ قاعدة تركية، ١٥ منها قواعد عسكرية، والأربع الأخرى قواعد استخباراتية، تضم جميعها حوالي ٣ آلاف جندي تركي.

شكَّلت بداية العام ٢٠١٩، مناسبة جيدة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين لاسيما بعد انتخاب برهم صالح رئيسًا للبلاد وتكليف عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة، نهاية عام ٢٠١٨. واظهرت الزيارات الدبلوماسية وجود زخم سياسي لدى الطرفين؛ إذ قام الرئيس العراقي الجديد، برهم صالح، بزيارة تركيا مرتين خلال خمسة أشهر (يناير/كانون الثاني ومايو/أيار)، وزار وزير خارجية تركيا، مولود تشاووش أوغلو، العراق في أبريل/نيسان الماضي (٢٠١٩) قاصدًا بغداد والبصرة وأربيل، كما زار رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي أنقرة في مايو/أيار، ومن المتوقع أن يزور الرئيس التركي بغداد نهاية عام ٢٠١٩ لإعادة تفعيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين خلال هذه الزيارات، عادت الملفات التقليدية إلى الواجهة مجددًا إلى جانب بعض الملفات الجديدة التي ناقشها الطرفان، ومن أهمها[٤٣]:

ملف الامن: ويحوي مكافحة التنظيمات الإرهابية؛ شدد الجانبان على ضرورة تطبيق الاتفاقات السارية بفعالية مع الاعتراف بوجوب التوصل إلى اتفاقات جديدة في مجال التعاون العسكري، والأمني، والصناعات الدفاعية...إلخ.

ملف الطاقة: ويتضمن تفعيل خط النفط الأساسي كركوك–جيهان بعد أن توقف بشكل كلي مع صعود تنظيم دولة في العام ٢٠١٤.

ملف المياه: اذ عمل الجانب التركي بتعيين "فيسل أرأوغلو" كمبعوث رئاسي خاص في مسألة كتعبير جاد عن رغبته في حل مشكلة المياه العالقة منذ زمن، كما عرض على الجانب العراقي الخبرات اللازمة في إدارة المياه.

ملف الاقتصاد والتجارة والاستثمار: وتتضمن السعي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢٠ مليار دولار، واكد مسؤولين اتراك على فتح معبر آخر مع العراق إلى جانب المعبر القائم عبر إقليم كردستان العراق.

ملف االانشاء والاعمار : تعلق بتعهدات تركيا بتخصيص تسهيلات وقروض بقيمة ٥ مليارات دولار للمساهمة في إعادة إعمار العراق، بالإضافة إلى توسيع مجال عمل شركات الإنشاء التركية وإمكانية إنشاء خط سكة حديد بين تركيا والعراق.

وتقوم مقاربة تركيا الجديدة إزاء العلاقة مع العراق على الموازنة بين ثنائيات مختلفة بدلًا من الاعتماد الأحادي الذي كان سائدًا من قبل على الفاعلين السياسيين أو على المناطق أو على المكونات العراقية أو على الملفات الثنائية. إذ وبينما تسعى أنقرة إلى توطيد علاقاتها مع حكومة بغداد، تقوم بموازاة ذلك بتطبيع علاقاتها أيضًا مع حكومة أربيل بعد تجاوز مسألة الاستفتاء. وفي الوقت الذي لا تزال تحتفظ فيه بعلاقات جيدة جدًّا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنها تقوم كذلك بمد جسور جديدة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنافس والمحسوب تقليديًّا على إيران. تقليديًّا، يتركز جل النفوذ الاقتصادي لأنقرة في شمال العراق في أربيل، لكنها تسعى الآن إلى زيادة تأثيرها في السليمانية أيضًا ومحاولة زيادة نفوذها لكي يتجاوز شمال العراق إلى بغداد ومنها إلى جنوب العراق، أي البصرة تحديدًا. وبينما تبقى الأولوية دومًا للعامل الأمني، إلا أن هناك جهودًا مؤخرًا لتحقيق توازن بين الأمني والاقتصادي والسياسي.

الموقف الامريكي والبراغماتية في العلاقة ما بين واشنطن وانقرة ازاء تطور الاحداث في العراق.:

وجدت امريكا نفسها في موقف لا تحسد عليه نتيجة عدم تحقيق نموذجها الذي كانت تريد ان يكون في العراق بعد احتلاله ،وبروز مجاميع مسلحة ، استهدفت القوات الامريكية وزيادة وتيرة العنف والهجمات ، لاسيما تصاعدها بعد عام ٢٠٠٥ ، وكل ذلك بسبب وجود ثغرات لاسيما ثغرات كبيرة في الدستور ، فضلا عن اعتماد مبدأ التوافق والمحاصصة والتي بالنتيجة أدت إلى ترسيخ الفساد بكل اشكاله في اجهزة الدولة العراقية وسلطاتها التنفيذية والتشريعية مما ادى الى(٤٤).

الامر الذي دفع الامريكان إلى العمل لدراسة افضل الخيارات ولاجل ذلك تشكلت "لجنة دراسة العراق" خلصت :"إلى أن العنف في العراق والجدل بخصوص الوجود العسكري الأمريكي في هذا البلد مرتبط بوجود رؤية أمريكية ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق هدفها طويل الأجل وهو إقامة عراق ذي سيادة، مستقر، ويعتمد على نفسه".

يمكننا ان نتلمس موقف كلا من تركيا وامريكا ازاء ما يحدث في العراق من تطورات للحالة السياسية والامنية بعد الانسحاب الامريكي واثرها على العلاقة بين واشنطن وانقرة ، ، ومدىتاثر تلك العلاقات بينهما بسبب ما يجري في العراق، الذي يعّد محور صراع تاريخي في المنطقة لاحتلاله موقعا ستراتيجيا مهمافي هذه المنطقة،(٤٥) التي تمثل مصالح ذات اهتمام دولي كبير لاغلب الدول الكبرى اقتصاديا ودوليا ، فضلا عن كونه بلد ثري بثرواته لاسيما النفط، وفيما يخص امريكا فقد، أرسل الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما قوات أمريكية تحت غطاء التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط وذلك استناداً على طلب الحكومة العراقية لمواجهة خطر تنظيم (داعش) الإرهابي بعد حزيران ٢٠١٤ ، وقد وصل الدعم الأمريكي إلى العراق في عام ٢٠١٤ وشمل الدعم جوانب مختلفة عسكرية وأمنية ومالية وسياسية ، وبالنسبة إلى تركيا قدمت الدعم اللازم العسكري والفني إلى الحكومة العراقية لمواجهة تنظيم(داعش) وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (٤٦)، "وقد أشاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمحتوى التعاون العسكري المتميز بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على

الإرهاب، وأكد الرئيس الأمريكي ترامب على ضرورة بناء علاقات قوية مع العراق وعدم السماح لزعزعة امن العراق ، وأكد على الاستمرار بشراكة شاملة مع العراق تعود بالمنفعة لكلا الدولتين على مدى السنوات المقبلة" (٤٧)

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت بمجهود كبير لمحاربة الإرهاب وتوسطت لتقريب المواقف فيما بين العراق وتركيا ، بمعنى أن العراق أصبح واحد من الموضوعات المهمة التي تناولتها العلاقات الأمريكية التركية والتي تؤثر بها في آن واحد مما عد العراق من اهم اولويات المواضيع المطروحة في العلاقة بين الدولتين.

أما ما تعلق بالمدة التي اعقبت عام ٢٠١٤ وصولاً إلى عام ٢٠١٨ فان التنسيق والحوار الأمريكي التركي بشان العراق كان مرتفا نظراً لان اغلب المعارك التي دارت مع تنظيم (داعش) كانت قريبة من الحدود مع تركيا ، فضلا عن موضوعات مثل : انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وموضوع استفتاء استقلال إقليم كردستان ، ولهذا وجدنا الزيارات التالية التي قام بها مسؤولون أمريكان لمناقشة موضوع العراق خير دليل على ذلك ففي ٧ أيلول ٢٠١٤ زار تركيا وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل لمناقشة امكانية اشتراكها بالحرب على الإرهاب . كما زار تركيا في ٢٣-٢٦ تشرين الأول ٢٠١٦ "شتون كارتر" وزير الدفاع الامريكي السابق للتباحث مع القادة الاتراك في كيفة الطريقة والخطة لاستعادة مدينة الموصل من تنظيم (داعش) ، فضلا عن التطرق لبحث موضوع الارهاب في العراق وطرق القضاء عليه (٤٨).ثم عاد الوزير وزار تركيا في منتصف شهر كانون الأول ٢٠١٦ ، لبحث ملف الحرب على الإرهاب في العراق . وجاءت الزيارات المتتالية لمسؤولين امريكان الى انقرة والاجتماع بالمسؤولين الاتراك لاجراء مشاورات معمقة فيما يخص العلاقات بين البلدين وبحث موضوعة العراق وحالته السياسية والامنية ومنها زيارة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ريكس تيلرسون في شهر مارس ٢٠١٧، فضلا عن زيارة لوكيله "توماس شانون" في ابريل /نيسان من العام نفسه، ، وتباحث مع وكيل وزارة الخارجية التركي أميد يالتشين في مواضيع سياسية وامنية مشتركة وناقش خلالها العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية .فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية ، ومعالجة وضع فتح الله غولن، كما تطرقا الى الوضع في شمال العراق ووجود مسلحي حزب

العمال الكردستاني التركي . وخلال جولة لعدد من دول اوربا استمرت يومين في شهر أيار عام ٢٠١٧ صرح وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس قائلا : " نحن ندرك تماماً المخاوف الأمنية لشريك التحالف في تركيا ، نريد أن نطمئن الشعب والحكومة في تركيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحماية تركيا في مواجهة أي مخاطر "[٤٩]. كما وحمل معه إعادة تأكيد التزام واشنطن بمراعاة مصالح واحتياجات حلفائها ، الأمنية والسياسية في حربها على الارهاب في العراق ، كما بحث مع مسؤولين أتراك موضوع استفتاء الاقليم وماترتب عليه من انعكاسات واثرها على العلاقة مع حكومة المركز[٥٠].

جاءت تأكيدات واشنطن من خلال وزارة الدفاع الامريكية وعلى لسان وزيرها ماتيس عند لقائه وزير الدفاع التركي نور الدين جانكلي شهر منتصف فبراير ٢٠١٨ مؤكدا: أن "حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وامريكا، يعملان على إزالة المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا ، فضلا : أنّ دعم واشنطن لحزب العمال الكردستاني التركي بالاسلحة، من أهم القضايا الشائكة وأبرز مصادر التوتر الحاصل في علاقات البلدين"، كما ناقشا موضوع أمن الحدود الجنوبية لتركيا مع العراق [٥١]. وفي اواخر شهر مارس ٢٠١٨ تم لقاء بين مستشار وزارة الخارجية التركية أوميت يالجين مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون سوليفان، في العاصمة الأمريكية واشنطن وناقشا القضايا في العلاقات الثنائية بين الدولتين ، وموضوع الاستفتاء في إقليم كردستان العراق[٥٢].

الخاتمة

تأسيسا على ماتقدم يمكننا القول :يوجد هنالك مشتركات تحتم على الاطراف الثلاثة من تركيا والعراق وامريكا ان توحد جهودها لايجاد الية تؤدي الى بلورة كل الجهود وتنسيقها فيما يخص معالجة التطورات السياسية والامنية في العراق ، وهذا الامر له دوافعه واسبابه التي تحتمها عدة امور منها الترابط في العلاقة الستراتيجية بين انقرة وواشنطن، فضلا عن اهميه العراق لانقرة لاسيما من الناحية الامنية والاقتصادية ، والوجود الامريكي في العراق ، وهذا ما اكدته اغلب الزيارات لقادة ومسؤولين من كلا البلدين لبحث وتنسيق الجهود من اجل ترتيب حالة العراق على كافة الاصعدة لاسيما السياسية والامنية انطلاقا من المشتركات التي تحكم العلاقة بين تركيا

وامريكا. بحثت وحللت هذه الدراسة في جوهر العلاقات التركية- الأمريكية اثناء المدة مابعد عام٢٠١١، واظهرت أن هذه العلاقات تمتاز بخصوصية كبيرة ، متمثلة بحجم الموارد وطبيعة التأثير الذي تحدثه كل من الدولتين سواء على صعيد البيئة الإقليمية أو الدولية ، فالولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية عظمى تمارس تأثيرها على كل النظام الدولي ، في حين أن تركيا تمارس تأثيرها على بيئتها الإقليمية ، ومضمون العلاقات بين البلدين واسع ومتضمن لمسائل عسكرية وأمنية وسياسية أكثر مما يتضمن المحتوى الاقتصادي والثقافي . فضلا عن التطرق لمجموعة عوامل تؤثر على العلاقات بين البلدين اثناء مدة الدراسة ، أي ما بعد ٢٠١١، ومنها المتعلقة بتركيا ومنها المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية ومنها المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والدولية .

كما بينا أن هنالك تفاعلات سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية بين البلدين ، ورغم أن المدة الأولى من عهد الرئيس باراك اوباما كانت العلاقات تتسم بالتعاون والتحالف ، ألا أنها أخذت في سنينها الأخيرة وتحديداً بعد عام ٢٠١٤ تتجه إلى رفع معدل التوتر في العلاقات بين البلدين ، ورغم محاولات أدارة دونالد ترامب الموازنة بين مصالحها مع تركيا وبين المصالح الأمريكية ، إلا أن التوتر في تلك العلاقات استمر بين البلدين أن مضمون العلاقة بين الدولتين كما اشرنا أليه في المتن أنما هو اثبت أهمية هذه الدراسة ، فكل من الدولتين يؤثران على نطاق البيئة الإقليمية الشرق أوسطية وبضمنها العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية عظمى وتركيا بوصفها قوة إقليمية كبرى ، ومن ثم فان علاقاتهما تعد علاقات مهمة للبلدين وللبيئة الإقليمية والدولية .

اهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي :

- إن المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط تشكل متغيرات ضاغطة على منح العلاقات الأمريكية التركية فرص لمضاعفة تحالفها أو يمكن أن تفرض عليها كوابح لتفرض عليهما أعادة توجيه علاقاتهما بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية الموجودة .
- إن العلاقات بين الدولتين شهدت وجود تعاون كبير لتنسيق المواقف من الملفات الإقليمية عام ٢٠١١ ، وذلك لأدراك أدارة الرئيس باراك اوباما أن تركيا تمثل مفتاح

مهم لفهم الشرق الأوسط والتعامل معه ، وذلك من منطلق وجود آليات واسعة للتعاون الأمريكي التركي .

- إن تركيا كانت تشهد أعادة توجيه أولوياتها واداوارها من كونها قد اعتمدت عام ٢٠٠٢ على سياسة صفر مشاكل في علاقاتها الإقليمية ، إلى اعتماد سياسة التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية بما يضمن تعزيز المصالح التركية .
- أن العلاقات بين الدولتين أخذت تبتعد عن مضمون التعاون وتقترب إلى مضمون التوتر بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦ ، والتي تشير المؤشرات أن هناك عدم اعتراض أمريكي لتنفيذها .
- إن علاقات الدولتين تأثرت بطريقة تعاملهما مع أحداث العراق ، وأثرت أوضاع العراق على مضمون تلك العلاقات .
- لقد حققت الدراسة الأهداف التي انطلقت منها بشرحها لكل من الخلفية التاريخية والعوامل والمضمون والانعكاسات ، وأثبتت الفرضية التي انطلقت منها

اهم التوصيات التي يمكن أن تتبناها الدراسة هي :

١- من الضروري تعزيز الاهتمام بالدراسات المعنية بالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، والآليات التي تؤثر بها ، وكيف تصنع ، حتى يمكن الوقوف على أهم سياسة تؤثر في المنطقة التي نعيش بها

٢- من الضروري الاهتمام بالدراسات التركية لتغطية كل جوانب السياسة التركية ، وذلك لان تركيا دولة إقليمية كبرى ، توسع من نطاق قوتها ومن نطاق تدخلها بالشأن الإقليمي في الشرق الأوسط .

٣- توسيع نطاق اختصاص الدراسات الإقليمية ، لان دراسة العلاقات الإقليمية يمنح العراق فرصة مستقبلية لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في تلك العلاقات ، ويمنحه معرفة الفرص ومعرفة الكوابح في العلاقات الإقليمية .

الهوامش

(١) قيس جواد علي الغريري ، " اثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨-٢٠٠٥ " ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٦ (بغداد: ٢٠٠٦)، ص١١١.

(٢) سطام حسين علوان ، " الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، (بغداد: ٢٠١٦)، ص١٣٣ .

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٤) عزري رحيمة ، الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٥، ص٢٥ –٦٢.

(٥) عبد العزيز رمضان الخطابي ، " دور الأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق"، **مجلة الرافدين للحقوق** ، العدد ٣١ ، (الموصل : ٢٠٠٧) ، ص٢٥٨ .

(٦) ناظم نواف ألشمري ،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية"، **مجلة السياسية والدولية** ، العدد ١٨، (بغداد: ٢٠١١)، ص٣١٠ .

(٧) فريال مشرف عيدان ، " الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " ، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ، (بغداد: ٢٠١٧) ، ص٢١٩ .

(٨) نبيل محمد سليم ، " العلاقات العراقية–الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق "، **مجلة دراسات دولية** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ٤٧ ، (بغداد: ٢٠١١) ، ص٣٩ .

(٩) نظير سامي عبد الواحد البلداوي، العلاقات الأمريكية التركية ما بعد ٢٠١١ وانعكاساتها على الأحداث في العراق وسوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت ،٢٠١٨، ص١٥٤.

(١٠) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الافليمي في العراق للمدة من ٢٠٠٢– ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ،٢٠١٠، ص١٤٧.

(١١) مليحة بنلي الطوان ايشيق ، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١١،ص٦.

(١٢) حميد فارس حسن، المصدر السابق ،ص٢٣٨.

(١٣) حميد فارس حسن، المصدر السابق ، ص٢٣٩.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) حميد فارس حسن، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) بدأت المشكلة عندما تم رسم خارطة سياسية للمنطقة وضعت فيها ارض عربية غنية بالمياه تحت السيادة التركية كحوضي نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه الواقعة على سفوح طوروس الجنوبية التي تشمل بلاد مرعش وديار بكر، كذلك تنازل الفرنسيين للاتراك في معاهدة انقرة ١٩٢٠ عن مناطق عينتاب وكلس واورفة وماردين وجزيرة ابن عمر، وذهبت تركيا إلى أبعد من ذلك عندما طالبت باضافة ولاية الموصل إليها لكن عصبة الامم قررت بقائها ضمن العراق عام ١٩٢٦ والاسكندرونة التي نجحت في ضمها عام ١٩٣٩.لمزيد من

المعلومات ينظر: احمد جاسم ابراهيم ،موقف تركيا من قضايا ومشكلات المشرق العربي ١٩٦٧-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة،٢٠١١،ص١٤٧.

(١٨) يمكن تحديد الواقع الجغرافي لنهري دجلة والفرات، فالواقع الجغرافي لنهر الفرات، يمكن تحديده بانه ينبع من المرتفعات الجبلية الوعرة لمرتفعات ارضروم في هضبة ارمينيا في المنطقة المحصورة بين بحيرة وان والبحر الاسود في شرق تركيا ويرفده نهران (مورا) و(قره صو) اللذان يلتقيان في مستنقعات (الازيج)، ليكون نهر الفرات عند مدينة كيبان، ويستمر النهر في جريانه داخل الاراضي التركية لمسافة (٤٢٠) كم، ويتجه غرباً عبر الاناضول ليدخل الحدود السور ية عند مدينة (طرابلس) ويجري فيها لمسافة (٦٨٠) كم، حتى تصب فيه ثلاثة روافد الساجور والبليخ والخابور الذي يعد أهمها، ويكون على بعد (١٥٠) كم من البحر المتوسط، ثم ينجرف شرقا ليدخل الاراضي العراقية عند مدينة حصيبة والبوكمال، ليجري فيها مسافة (١٢٠٠)كم، أي حوالي ٥٢% من طول النهر، وليس له روافد في العراق، فيلتقي في النهاية مع نهر دجلة ليكونا شط العرب الذي يصب في الخليج العربي، ويعاني الفرات من فقدان كميات كبيرة من مياهه بسبب التبخر في فصل الصيف خاصة وانه يسير مسافة طويلة في اراض مكشوفة، اما بالنسبة لنهر دجلة، فانه ينبع من بحيرة كوجك في منطقة صوفي التركية أي من هضبة الاناضول شرق تركيا، تغذيه الثلوج والامطار الساقطة على السفوح الجبلية الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية وجبال زاجروس في ايران ويكون خط الحدود بين تركيا وسوريا لمسافة (٣٥-٣٧) كم وبين سوريا والعراق مسافة (٧) كم قبل أن يدخل الاراضي العراقية في منطقة فيشخابور في اقصى الشمال، ويبلغ طول النهر من منبعه إلى مصبه في الخليج العربي مع نهر الفرات في مجرى شط العرب المائي في العراق (١٦٥٨)كم منها (٣٠٠) كم في تركيا. لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد جاسم ابراهيم، المصدر السابق ، ص١٤٨.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ٣٢-٣٤.

(٢١) نصيف جاسم المطلبي، "العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة وافاقها المستقبلية"، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، السنة الثانية، ١٥ كانون الأول ١٩٨٩، ص٤٠.

(٢٢) د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، المعاهدة العراقية – التركية ١٩٤٦، ملفة رقم ٣١١، و١، ص٢؛ مصطفى الحفناوي، قانون البحار الدولي، ج١، المطبعة الانجلو – مصرية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٠١.

(٢٣) احمد جاسم ابراهيم ، المصدر السابق ، ص١٥٠.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) سحر عبد المجيد المجالي، الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة الاطار التاريخي، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨، ص٢٩.

(٢٦) حميد فارس حسن، المصدر السابق،ص٢٤١.

(27)H.Tarik oguzlu, The turkomans of Iraq as a factor in Turkish foreign policy: socio – political and demographic perspective, Ankara foreign policy institute, 2007, p45.

(٢٨) محمد نور الدين ، العراق بين الوحدة السياسية والفيدرالية ، مجلة شئون الاوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، السنة ١٧ ، العدد ١٢٦ ، صيف ٢٠٠٧ ، ص ٥٩ .

(٢٩) نادرة وهاب الفيلي، المصدر السابق ، ص٢١٢.

(٣٠) خليل إبراهيم محمود ، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة من ١٩٤٥ – ١٩٩١ ، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٣ .

(٣١) نادرة وهاب الفيلي، المصدر السابق ص٢١٢.

(32) Nazli Gensay , brock Dah , chronology of U.S-Turkish relations, Washington institute , Washington D C , July 2004 , p.2.

(٣٣) نادرة وهاب الفيلي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٣٤) نادرة وهاب الفيلي، المصدر السابق، ص٢٠٧.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) نظير سامي عبد الواحد البلداوي، المصدر السابق ، ص١٦١.

(٣٧) علي حسين باكير، "**تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥**

(٣٨) علي حسين باكير، "**تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥**

(٣٩) علي حسين باكير، "**تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥**

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) علي حسين باكير، "**تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥**

(٤٤) ياسين محمد حمد العيثاوي، " الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "، **مجلة دراسات دولية** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، العدد ٦٠، (بغداد: ٢٠١٥)، ص٢١ .

(٤٥) عامر هاشم عواد، "دور القوة اعسكرية في الاستراتيجية الامريكية"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد١١٤، بغداد، ٢٠١١،ص٦٧.

(٤٦) منصور العمري، الدول المساهمة في الحرب على داعش، أورينت نت ، ٢٠١٤/١٠/١٥ ، في : http://www.orient-news.net/ar/news_show/81910 (٢٠١٨/٤/١٨) .

(٤٧) ينظر: ترامب يؤكد للعبادي التزام بلاده بشراكة شاملة مع العراق بضوء الاتفاقية الإستراتيجية ، السومرية نيوز ، ٢٠١٧/٣/٢٠ ، في : https://www.alsumaria.tv/news/ (٢٠١٨/٤/١٨) .

(٤٨) حمزة مصطفى، " رغم مساعي كارتر.. ألعبادي يرفض مشاركة تركيا في معركة الموصل"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١٣٨٤٤، في: ٢٣ اكتو بر ٢٠١٦.

(٤٩) وزير الدفاع الأمريكي يؤكد التزام واشنطن بأمن تركيا، ٢٠١٧/٥/١٠، في: https://arabic.sputniknews.com/world/201705101023926178 (٢٠١٨/٤/١٩) .

(٥٠) محمد قاسم ، قراءة في زيارة ماتيس إلى الشرق الأوسط، موقع نون بوست، ٢٠١٧/٨/٢٣، في: https://www.noonpost.org/content/19533 (٢٠١٨/٤/١٩).

(٥١) أنقرة تطلب من واشنطن وقف كافة أنواع الدعم لإرهابيي "العمّال الكردستاني"، ٢٠١٨/٢/١٦، موقع تركيا بوست ، ٢٠١٨/٢/١٦، في: https://www.turkey-post.net/p-tag(٢٠١٨/٤/٢٠) .

(٥٢) مستشار الخارجية التركية يتوجه الجمعة لواشنطن لبحث العلاقات الثنائية، ٢٠١٨/٣/٢٩، في: https://www.turkey-post.net/p-248215/ (٢٠١٨/٤/٢٠) .

قائمة المصادر :

- H.Tarik oguzlu , The turkomans of Iraq as a factorin turksh foreign policy : socio – political and demographic perspective , Ankara foreign policy institute , 2007 K

- Nazli Gensay , brock Dah , chronology of U.S-Turkish relations ., Washington institute , Washington D C , July 2004 .

- احمد جاسم ابراهيم ، موقف تركيا من قضايا ومشكلات المشرق العربي ١٩٦٧-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة، ٢٠١١.

- أنقرة تطلب من واشنطن وقف كافة أنواع الدعم لإرهابيي "العمّال الكردستاني"، ٢٠١٨/٢/١٦، موقع تركيا بوست ، ٢٠١٨/٢/١٦، في: https://www.turkey-post.net/p-tag(20/4/2018) .

- ترامب يؤكد للعبادي التزام بلاده بشراكة شاملة مع العراق بضوء الاتفاقية الإستراتيجية ، السومرية نيوز ، ٢٠١٧/٣/٢٠ ، في : https://www.alsumaria.tv/news/ ((18/4/2018) .

- جلال عبد الله معوض ، "تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، عدد ١٦٠ ، حزيران ١٩٩٢ .

– حمزة مصطفى، " رغم مساعي كارتر.. ألعبادي يرفض مشاركة تركيا في معركة الموصل"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١٣٨٤٤، في: ٢٣ اكتوبر ٢٠١٦.
– حميد فارس حسن سليمان، السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.
– خليل إبراهيم محمود ، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة من ١٩٤٥ – ١٩٩١، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
– د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، المعاهدة العراقية – التركية ١٩٤٦، ملفة رقم ٣١١.
– مصطفى الحفناوي، قانون البحار الدولي، ج١، المطبعة الانجلو – مصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
– سحر عبد المجيد المجالي، الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة الاطار التاريخي، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨.
– سطام حسين علوان ، " الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، (بغداد: ٢٠١٦).
– عامر هاشم عواد، "دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد١١٤، بغداد، ٢٠١١.
– عبد العزيز رمضان الخطابي ، " دور الأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق"، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد ٣١ ، (الموصل : ٢٠٠٧) .
– عزري رحيمة ، الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر –بسكرة، ٢٠١٥.
– عزيز قادر الصمانجي ، "التاريخ السياسي لتركمان العراق" ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٣ . الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥
– علي حسين باكير، "تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز ال – علي حسين باكير، "تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥
– علي حسين باكير، "تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥

– علي حسين باكير، "تركيا في العراق.. كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟" ، مركز جزيرة للدراسات ، بتاريخ المقال في ٢٠١٩/٦/٢٥

– علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧، .

– فريال مشرف عيدان ، " الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (بغداد: ٢٠١٧) .

– قيس جواد علي الغريري ، " اثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨–٢٠٠٥ " ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٦ (بغداد: ٢٠٠٦).

– محمد قاسم ، قراءة في زيارة ماتيس إلى الشرق الأوسط، موقع نون بوست، ٢٠١٧/٨/٢٣، في: (19/4/2018 https://www.noonpost.org/content/19533) .

– محمد نور الدين ، العراق بين الوحدة السياسية والفيدرالية ، مجلة شئون الاوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، السنة ١٧ ، العدد ١٢٦ ، صيف ٢٠٠٧ .

– مستشار الخارجية التركية يتوجه الجمعة لواشنطن لبحث العلاقات الثنائية، ٢٠١٨/٣/٢٩، في: (20/4/2018 https://www.turkey-post.net/p-248215/) .

– مليحة بنلي الطوان ايشيق ، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١١.

– منصور العمري ، الدول المساهمة في الحرب على داعش ، أورينت نت ، ٢٠١٤/١٠/١٥ ، في : http://www.orient-news.net/ar/news_show/81910 (18/4/2018) .

– نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الافليمي في العراق للمدة من ٢٠٠٢– ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ،٢٠١٠.

– ناظم نواف ألشمري ،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية"، مجلة السياسية والدولية ، العدد ١٨، (بغداد: ٢٠١١).

– نبيل محمد سليم ، " العلاقات العراقية–الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق "، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ٤٧ ، (بغداد: ٢٠١١) .

– نصيف جاسم المطلبي، "العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة وافاقها المستقبلية"، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، السنة الثانية، ١٥ كانون الأول ١٩٨٩.

– نظير سامي عبد الواحد البلداوي، العلاقات الأمريكية التركية ما بعد ٢٠١١ وانعكاساتها على الأحداث في العراق وسوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت ،٢٠١٨.

– هدى رزق، تركيا تتمايز عن واشنطن... وتخسر الرهان، صحيفة الأخبار، ٢٠١٤/١١/٢٦، في : 2018 /(19/4(https://www.al-akhbar.com/Syria/42078

– وزير الدفاع الأمريكي يؤكد التزام واشنطن بأمن تركيا، ٢٠١٧/٥/١٠، في: https://arabic.sputniknews.com/world/201705101023926178 ((19/4/2018 .

– ياسين محمد حمد العيثاوي ، " الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، العدد ٦٠، (بغداد: ٢٠١٥).